الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الاحد 13 شعبان 1423 هـ 20 اكتوبر 2002 العدد 8727

بريد طباعة

الأمير عبد الله: السعودية اتخذت خطوات إيجابية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية

مهاتير محمد: من الممكن الاستفادة من تجربة ماليزيا لتنويع موارد الاقتصاد السعودي * العساف: السياسات المالية ساهمت في توفير بيئة اقتصادية خالية من الضغوط التضخمية

الرياض: أنيس القديحي
أكد الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني ان بلاده حريصة في تخطيطها للتنمية على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والاندماج فيه واتخذت في هذا الاطار خطوات إيجابية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وهيأت المناخ الملائم للاستثمارات الوطنية والأجنبية وانها تقوم بدور ريادي الذي تقوم به السعودية فيتحقيق استقرار أسواق الطاقة ونمو الاقتصاد العالمي.

واضاف في كلمة القاها عند افتتاحه ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي بحضور رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد والأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وحشد من كبار المسؤولين السعوديين والدوليين والخبراء بأن السعودية التي نفذت 6 خطط تنموية وأنهت عامين من الخطة السابعة اكتسب خلالها الاقتصاد السعودي الكثير من عناصر القوة والنجاح، وأصبحت له مكانته المتميزة التي يعكسها العديد من الانجازات الكبيرة والمهمة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

واضاف «ان ما يشهده العالم من تطورات مهمة ومستجدات عديدة خاصة في مجالات حرية التجارة العالمية والمنافسة الاقتصادية وفي نظم المعلومات والاتصالات وغيرها يعزز انعقاد هذه الندوة للمساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية للمملكة ودفعها للامام والتعرف على البدائل المتاحة للنهوض بها مستقبلا، ولاشك أن اهتمام هذه الندوة باستعراض التجارب الناجحة على الصعيد العالمي واستخلاص ما يلائم الاقتصاد السعودي منها يعتبر توجهاً طيباً من أجل مواكبة التقدم الحضاري العالمي واضعين نصب أعيننا تعاليم عقيدتنا الاسلامية السمحاء ثم ارثنا الحضاري الشامخ وثقافتنا العربية وتقاليدنا الوطنية الأصيلة.

ومن جانبه اكد رئيس وزراء ماليزيا الدكتور مهاتير محمد في كلمة القاها خلال الافتتاح ان الاقتصاد الماليزي يعتمد كلياً على التجارة وصادرات الدولة من المنتجات الالكترونية والكهربائية وغيرها من السلع الصناعية تشكل حوالي 0 8 في المائة من اجمالي الصادرات بجانب الصادرات النفطية والمواد الخام الأخرى التي تشكل 0 2 في المائة.

كما أشار الى ان ماليزيا كانت تعتمد كليا على انتاج المطاط والقصدير فقط وانخفض الطلب عليهما كثيراً فاذا كانت ماليزيا لاتزال معتمدة على هاتين السلعتين فان اقتصادها لم يكن ليتجاوز واحدا على عشرين من حجمه الحالي مقدرا ايرادات ماليزيا النفطية بحوالي 0 0 1 مليون دولار في السنة، مؤكدا عدم اعتماد بلاده كليا على الصادرات النفطية.

واستعرض رئيس وزراء ماليزيا في كلمته تجربة تحول بلاده الى الاعتماد على الصناعات التمويلية في ظل عدم وجود الخبرة الكافية أو رأس المال اللازم لذلك من أجل التصدير والحصول على النقد الاجنبي الى سلوك الطريق المختصر وهو جذب المستثمرين الأجانب من خلال توفير حوافز مغرية، مبينا انه كانت النتيجة أن صادرات المنتجات الصناعية تشكل 0 8 في المائة من ايرادات الصادرات الحالية البالغة حوالي 100 بليون دولار.

وأكد أن الماليزيين استوعبوا بسرعة فائقة المهارات اللازمة من الصناعات التي أنشأها المستثمرون الاجانب بحيث أصبح جزءا هاما من الصادرات الصناعية اليوم يتم من قبل مصانع يملكها ويديرها الماليزيون، مفيدا بأنه رغم الجهود المبذولة في بلاده إلا أن عليهم الآن التوجه نحو الصناعات ذات التقنية العالية والكثافة الرأسمالية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق ايرادات أفضل لشعبهم.

واضاف: ان النفط سيكون هو المحرك الرئيسي لمسقبل الاقتصاد السعودي، خصوصا ان احتمال ظهور وقود بديل للبترول ما يزال ضئيلا، مشيرا الى مخاطر الاعتماد على المواد الخام بصفة عامة وعلى سلعة واحدة بصفة خاصة على مستقبل أي اقتصاد، قائلا «كما نعلم جميعا فان اسعار النفط عرضة للتغير وتراجع سعر البرميل بمقدار دولار فقط يعني الكثير، خصوصا بالنسبة للدول التي لديها انتاج كبير، فنجد ان ماليزيا التي تنتج 650 ألف برميل يوميا فقط وتصدر 100 ألف برميل يوميا فان خسائرها 100 الف دولار يوميا او 63،6 مليار سنويا، وحيث تقدر ايرادتنا النفطية بحوالي 100 مليون دولار فان الصادرات النفطية لا تشكل اهمية كبيرة، ولكن بالنسبة للسعودية فان الخسائر ستكون كبيرة.

واستعرض رئيس الوزراء الماليزي تجربة بلاده في تنويع مصادر الدخل، قائلا «لقد اضطرت ماليزيا نتيجة لانخفاض الطلب على المطاط والقصدير الى التحويل الى الصناعات التحويلية ولم تكن لدينا الخبرة في هذا المجال، او رأس المال اللازم لذلك، كما انه كان لزاما علينا من اجل التصدير والحصول على النقد الاجنبي ضمان استيفاء منتجاتنا للمواصفات العالمية، وقد نجحنا في شق الطريق وهو جذب المستثمرين الاجانب من خلال حوافز، واستوعب الماليزيون بسرعة المهارات اللازمة للصناعات التي انشأها المستثمرون الاجانب فاصبح الكثير من الصادرات الصناعية اليوم تنتج من مصانع يملكها ويديرها الماليزيون، وتتمتع ماليزيا باعداد وافرة من العمالة الماهرة المؤهلة والمدربة، ونظرا لصغر حجم السكان فلم يتم استبعاد النساء من سوق العمل بمن في ذلك النساء المسلمات وهن ماهرات في عملهن في الصناعات الالكترونية التي تحقق انتاجية عالية، ولو تم منع النساء من العمل واستبعادهن فان القوى العاملة ستقل بنسبة 28 في المائة.

وتساءل الدكتور مهاتير هل التجربة الماليزية مفيدة للاقتصاد السعودي؟

فيما قدم اجابته لهذا السؤال بالقول نعم الى حد ما، بقدر ما تتوافر العمالة لدى ماليزيا والعمالة الماهرة فان السعودية تتمتع بموارد نفطية ومساحة شاسعة ومعادن كثيرة، فمن الممكن ان تعيد السعودية تشجير الصحراء من خلال استخدام اسلوب الري الصحيح ولا اقصد هنا تشجير الصحراء بكاملها، ولا يتحقق ذلك خلال عام او عامين بل من خلال المدى الطويل ومن خلال استخدام سبل الري الصناعي، مضيفا «والميزة النسبية الاساسية لا تزال تكمن في النفط والطاقة وان السعودية تصدر كميات كبيرة من النفط، ولكن يستفاد من هذا الكم من النفط في تحويلها لطاقة كهربائية يمكن بيعها، ولقد قامت شركة النفط الوطنية الماليزية بتروناس بالاستثمار في الخارج حيث تعمل في أكثر من دولة في مجال التنقيب والانتاج ومد شبكات التوزيع كما تقوم ببيع النفط في جنوب شرق اسيا وجنوب افريقيا، كما ان الكويت لديها نموذج اخر ببيع نفطها في محطات المحروقات في خارج الكويت، وليس هناك ما يمنع من بيع النفط السعودي بالتجزئة، فالسعودية تتمتع بانتاج كبير كما ان اسعار التجزئة لا تنخفض دائما عن انخفاض سعر النفط الخام.

كما تحدث خلال الافتتاح وزير المالية والاقتصاد الوطني الدكتور ابراهيم العساف وقال ان اقتصاد السعودية لايزال احادي المورد باعتماده بشكل اساسي على البترول كمصدر رئيسي للدخل على الرغم من جهود التنويع في الوقت الذي سمحت فيه بزيادة الاعتماد على الايرادات البترولية لاقتصاد السعودية بتبني برامج طموحة لبناء وتعزيز البنية الاساسية البشرية والمادية وتحقيق انجازات وقفزات اقتصادية كبيرة، الا ان الاعتماد على الايرادات البترولية ومن ثم على الانفاق العام كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي الذي جعل اقتصادنا اكثر حساسية للتغيرات في اسواق البترول العالمية.

واضاف «لكن على الرغم من ذلك فقد ساهمت السياسات المالية والنقدية في توفير بيئة اقتصادية مستقرة خالية من الضغوط التضخمية مع المحافظة على استقرار سعر صرف الريال، كما اسهمت في تطوير قطاع مصرفي على درجة عالية من الكفاءة والقدرة التنافسية والذي اسهم بدوره في توفير خدمات مصرفية متطورة فازدهر النشاط الاقتصادي الخاص ونما بمعدلات صحية.

وركز الوزير العساف على الخطوط العامة لدور هذه السياسات الاقتصادية المستقبلي وقال «لعل فهمنا المتعمق للدور الذي لعبته هذه السياسات في الماضي مرورا بالحاضر يعيننا على فهم كيف سيتبلور هذا الدور في المستقبل، ومن نافلة القول ان هذه السياسات كما لعبت دورا مهما في تشكيل الاقتصاد وتركيبته الحالية فسيكون لها نفس الدور الحيوي في بلورة الرؤية المستقبلية لاقتصادنا، ولست بحاجة هنا للتأكيد على ان نجاح او فشل السياسات الاصلاحية الاقتصادية الاخرى سواء كانت هيكلية أو استثمارية أو صناعية أو غيرها يعتمد بشكل اساسي ومباشر على صياغة وتنفيذ سياسات مالية ونقدية سليمة ومناسبة فلا بد من وجود استقرار مالي ونقدي لتحقيق الاهداف الاقتصادية.

وأكد وزير المالية والاقتصاد الوطني ان الاعتماد الكبير على مصدر رئيسي للايرادات مرتبط بتطورات الاقتصاد العالمي وبظروف السوق البترولية العالمية يشكل تحديا كبيرا لواضعي السياسة المالية في المملكة، نظرا لأن ذلك يحد من القدرة على تغيير هذه السياسات لتستجيب لتطورات النشاط الاقتصادي المحلي، مبيناً أن حجم الايرادات العامة ومن ثم الانفاق العام لا يتحدد تبعا للنشاط الاقتصادي المحلي بل تبعا للتطورات الاقتصادية الخارجية التي لا يمكن لواضعي السياسات الاقتصادية المحلية التحكم بها.

وقال «لقد عانى الاقتصاد المحلي نتيجة لذلك وعانت الميزانية الحكومية من عجز مستمر نتيجة لقصور الايرادات عن مستوى النفقات وتراكم الدين العام الذي ولد ضغوطا على المالية العامة وحد من مرونتها في الاستجابة الكاملة للاوضاع الاقتصادية المحلية، مشيرا الى ان تحول تطلعات الاقتصاد السعودي المستقبلية الى واقع مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات المالية والنقدية يشكل تحدياً امام السياسات المالية والنقدية ويتمثل بالعمل على معالجة العجز وتحقيق الاستقرار للمالية العامة من دون التأثير بشكل كبير على النشاط الاقتصادي ومسيرة نموه»، مضيفاً «وان اي منهج يوضع لذلك ينبغي ان يتم في سياق عملية شاملة لتصحيح المسار الاقتصادي باعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز قدراته الانتاجية من خلال الاسراع بتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية الهادفة الى تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز كفاءة عمل المؤسسات الحكومية من خلال الاصلاح الاداري الذي بدأ العمل على تحقيقه وبحيث تركز الدولة على دور المعزز للتنمية بدلا من دور المحرك لها، وذلك بتقليص دورها في النشاط الانتاجي وتفعيل دورها الرقابي والاشرافي، واشار الى دور السياسات المالية والنقدية في دعم جهود الاصلاح الاقتصادي وتعزيز فرص نجاحها من خلال العمل على تبني سياسات اقتصادية كلية مالية ونقدية مناسبة ومعالجة الدين العام والاستقرار في دعم كفاءة القطاع المصرفي وسلامته والمحافظة على موارده بما يمكنه من دعم الاقتصاد. وانطلقت فعاليات الندوة مساء امس السبت 3 جلسات رأس أولاها الدكتور هاشم يماني وزير الصناعة، وتتناول النظرة العامة والتحديات للقطاع الصناعي وذلك ضمن محور التنويع الاقتصادي، اما الجلسة الثانية التي تعقد بشكل تزامني فيرأسها وزير الصحة الدكتور أسامة شبكشي، ويرأس خالد العنقري وزير التعليم العالي الجلسة الثالثة تحت عنوان التعليم العالي منظور مستقبلي.

مشاركة Like 0

بريـد طبـاعة